مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 09 العدد: 01، 2022 ص.ص:328-340

تجربة الإدارة الجزائرية في مكافحة فيروس كورونا المستجد COVID_19

The experience of the Algerian administration in combating the emerging corona virus, COVID_19

إبراهيم براهمية
جامعة الشيخ العربي التبسي
BBrahmia2022@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/01 **تاريخ القبول: 2022/04/27**

ملخص:

في ظل تفشي وباء كورنا في الآونة الأخيرة على مختلف أنحاء مناطق الوطن، لاسيما بعد إعلان المنظمة العالمية للصحة المصادف لتاريخ 11 مارس 2020 على أن فيروس كورونا المستجد لعام 2019 يعد وباءا، بعدما أن تم تعريفه من قبل خبراء المنظمة العالمية للصحة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 على أن فيروس كورونا المستجد يعتبر من السلالات التاجية الجديدة مسببة لأمراض الجهاز التنفسي ذات ملامح شبيهة بأعراض الإصابة بالزكام والأنفلونزا مدمرة لحياة الإنسان، إلى درجة أصبحت المرافق الصحية الاستشفائية والجوارية تستقبل بصفة يومية وبصفة متزايدة لعدد المصابين بفيروس كورونا يعانون من مختلف الأعراض، مرفوقين بأعداد من ذويهم وأهلهم إلى غاية مكاتب الفحص والمعاينات الطبية، ساهموا هؤلاء في تأجيج الظروف المهنية والصحية، مما أدى إلى تبني تدابير وإجراءات وقائية صحية من قبل الإدارة الجزائرية كفيلة لمجابهة تفشي فيروس كورونا المستجد.

الكلمات المفتاحية: المرافق الصحية العامة، فيروس كورونا المستجد، التسخيرات الإدارية.

Abstract :

After the world wide spread of Covid-19 in 2019, the World Health Organization declared it as a pandemic on March 11th, the pandemic is considered as one of the new strains that affect the respiratory system. All though it has the same symptoms as cold and flu, it created a health care and staffing crisis due to the huge number of people who were infected and stuffed in hospitals and neighborhood health centers. Thus, the Algerian administration adopted preventive measures and adopted different ways to contain the spread of corona virus.

Key words: Public utility, corona virus, requisitions.

مقدمة :

في ظل تفشي وباء كورنا في الآونة الأخيرة على مختلف أنحاء مناطق الوطن، لاسيما بعد الإعلان الرسمي من قبل منظمة الصحة العالمية مارس 2020 على أن فيروس كورونا المستجد لعام 2019 يعد وباءا، وأنه يعتبر "سلالة جديدة من الفيروسات التاجية، والإشارة إليه على أنه مسبب لأمراض الجهاز التنفسي تكون بدايته في شكل نزلات برد قد تؤدي إلى الوفاة"[1]، مطالبة المجتمع الدولي التجند له من أجل مكافحته والوقاية منه، على أثر تسجيل العديد من المصابين وحتى حالات الوفيات وانتشاره الرهيب في مختلف أنحاء بلدان العالم، سارعت الجزائر مثل بقية الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية والصحية من أجل التقليل من انتشار هذا الفيروس، بدء من توقيف المسار الدراسي بمختلف أطواره من مرحلة الابتدائي إلى غاية التعليم الجامعي، مع تطبيق الحجر الصحي على الولايات والمناطق التي مسها فيروس كورونا المستجد في بداياته الأولى، لتليها جملة من التدابير التنظيمية والوقائية ذات الصلة بالتكفل الصحي الذي فرضته إدارة القطاع الصحي الجزائري، مع تحديد في كل ولاية مستشفى مرجعي تحول إليه الحالات الحرجة لمصابي وباء كورونا، تتميز هذه المستشفيات عن بقية غيرها بتهيئة الظروف السانحة للعمل في بيئة أمن بيولوجي من المستوى الثالث صنفت لمواجهة الأخطار الوبائية من الدرجة الثالثة، مجهزة بتقنيات عالية الجودة والحداثة للكشف المباشر مع توفرها على أماكن العزل بين المصابين الذين هم في طريقهم للشفاء وبصدد خروجهم من المستشفى والذين تم استقبالهم على اثر التأكد من إصابتهم ومكوثهم بذات المستشفى.

أولا: الإجراءات الأولية الوقائية المتخذة في مجابهة انتشار فيروس كورونا:

عملا بمبدأ أن المفهوم الخاص بالصحة العامة "لا يتعلق فقط بالكيفية التي تتم بها الجهود المجتمعية لتحسين الصحة أو بالأسلوب الذي يجب أن تنظم بواسطته، وإنما يعني وجوب وجود نوع ما من التنظيم الصريح، وليس مجرد مبادرات متفرقة وغير متناسقة، حتى ينجح المجتمع في التعامل مع المشكلات الصحية"[2]، قبل التطرق إلى الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الإدارة الجزائرية في مجابهة انتشار وباء كورونا المستجد، يمكن أن نعرف هذا الفيروس حسب ما جاء من قبل اللجنة الوطنية الصينية للصحة ومكتب الإدارة الوطنية للطب الصيني على أنه "عبارة عن عائلة فيروسية كبيرة، ومن المعروف أن الإصابة بها تتسبب في نزلات البرد العادية، والمتلازمة التنفسية الحادة (SARS) وتدعى أيضا متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد، ويعد فيروس كورونا المستجد سلالة جديدة من الفيروسات التاجية التي لم تكتشف في البشر من قبل، وقد تم اكتشاف فيروس كورونا المستجد 2019 بسبب حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي التي بدأت

تظهر في ووهان بالصين عام 2019"[3]، ونتيجة التفشي المفاجئ ولد ذلك ضغطا نفسيا في أوساط مجتمع المعمورة الأرضية نتيجة انتشاره السريع، سارعت الإدارة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير الصحية تمثلت في:

- إنشاء خيمة في أقسام الاستعجالات الطبية مخصصة لاستقبال ممن اشتبه إصابتهم بفيروس كورونا مجهزة بالمعدات الطبية تفاديا لانتشار العدوى.
- إلا أن الأخبار المغلوطة لاسيما عبر الفضاء الأزرق، التي يحاول روادها إفشاء معطيات ومعلومات تحريضية بعيدة كل البعد عن الواقع، مضمونه أن فيروس كورونا لا أساس له من الصحة، قد أدى بالبعض إلى تصديق ما هو كاذب وتكذيب ما هو صادق صادر عن جهات رسمية تتمتع بأهلية الاختصاص وتخوين في بعض الأوقات الجهات الصحية الرسمية، لاسيما ما يتعلق بالنشرة الصحية اليومية التي تعطي الأرقام أول بأول، أو عن الأعداد المتزايدة للمرضى الذين تم إبقائهم تحت الرعاية الطبية بالمستشفى المرجعي لمكافحة الأوبئة والأمراض المعدية، مما ساهم ذلك في زيادة معدلات الاعتداءات على الأطباء وممتلكات الدولة.

وبالتالي مواجهة التضليل في عز الأزمة على اثر انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة، والمعروفة أيضا بالأخبار المزيفة، وهذا يعني أن المعلومات الخاطئة أو غير الصحيحة من الناحية الواقعية تنتشر عمدا أو عن غير قصد لتضليل أو خلق سوء فهم"[4].

- تكرارا حالات التنظيف والتعقيم في كل مرة يتم فيها استقبال المصابين أو نقلهم نحو المستشفيات المرجعية.
- وضع أرقام هاتفية مجانية والترويج لها عن طريق الإعلام ومختلف القنوات الاشهارية واسعة الانتشار الهدف منها هو التبليغ عن كل حالة مشتبه فيها بالإصابة بأعراض وباء فيروس كورونا المستجد من أجل التكفل بالمريض المتمثل في التنقل إليه ضمن وفد طبي مجهز مرفوقين مع رجال الحماية المدنية لأخذ حرارته ونقله باتجاه المستشفى الأقرب من مكان تواجد المريض لمعاينته وفحصه من قبل الطبيب وإجراءات كافة الإسعافات والأشعة وفي حالة الاشتباه بإصابته بأعراض العدوى يتم نقله على جناح السرعة نحو المستشفى المرجعي لمواصلة أخذ عينات دمه ومخاط انفه وإرسالها إلى معهد باستور للفصل فيها مع عرضه على جهاز سكانير ومنحه الأدوية للحد من خطورة وباء كورونا المستجد.
- بعد التأكد من إصابة المريض بفيروس كورونا يتم تزويده من قبل الطبيب المعاين بعض الفيتامينات الداعمة لمناعة الجسم، رفقة دواء الكلوركين وهو دواء معروف تم اكتشافه في الأربعينيات من القرن الماضي واستعمل ضد مرض الملاريا، وعقار آخر مشتق منه هو

الهادروكسي كلوروكين مستخدم منذ فترة طويلة في الالتهابات المزمنة وبشكل خاص لعلاج التهابات المفاصل وقد تم تجريب هين العلاجين على كثير من مرضى كورونا في العديد من الدول وأثبتت النتائج أن لهما تأثير لابأس به في علاج بعض الحالات وتم تحديد ميكانيكية العمل والفعالية من خلال تثبيط وتقليل دخول الفيروس للخلايا الرئوية للإنسان، وهو ما أكدته نتائج دراسة فرنسية قبل أيام شملت عينة من مصابين بالفيروس"[5]، مع تزويد المصاب بأجهزة التنفس الاصطناعية وإبقائه تحت الرعاية الطبية.

- التحقيقات الوقائية من قبل لجان طبية تابعة للصحة الجوارية، مهمتها الاتصال بذوي المريض تتضمن قياس حرارة أفراد أسرة المريض وتدوين هويتهم وأرقام هواتفهم وإعطائهم كافة النصائح من بينها التزامهم بالحجز الصحي المنزلي والتبليغ عن طريق الهاتف الذي وفرته إدارة القطاع الصحي عن أية حالة يمكن أن تظهر عبر مرور الوقت من أجل اتخاذ التدابير الصحية في حينها، كما تشمل أيضا اخذ كافة المعلومات لعائلات الذين تم تأكيد إصابتهم بفيروس كورونا المستجد وأخذ عينات مخبرية ومراجعة حرارة أجسادهم بصفة يومية، من أجل التشخيص الفوري للحالات المشتبه بإصابتها بمرض COVID-19 مع الإلحاح على ضمان فعالية تنفيذ تدابير الوقاية من العدوى والتي تحد من انتشار المرض في المجتمع، ويتم اختبار أية حالة مشتبه بها للعدوى تستوفي معايير الحالة المشكوك Suspected Case بإصابتها بمرض COVID19 باستخدام الاختبارات الجزيئية المتاحة"[6].

- متابعة وإحصاء المصابين على اثر ظهور نتائج التحاليل الطبية والإعلان عن عدد الإصابات المؤكدة وكشف تواريخ المغادرة للمستشفيات المرجعية بعد تماثلهم للشفاء من اجل فرض وتطبيق الحجر الصحي عليهم مع تبيان تواريخ المغادرة والانتهاء من ميقات الحجر الصحي المنزلي.

- التكفل الاجتماعي بالنسبة للذين لا معيل لهم من خلال توزيع المساعدات الغذائية لفائدة المعوزين قاطني المناطق المعزولة، وهو ما أدى إلى بروز مظاهر التضامن الاجتماعي بين مختلف الأفراد والجماعات المشكلة للمجتمع.

- صرف منح مالية لفائدة العائلات المعوزة وبعض الفئات الاجتماعية والمهنية التي تعرضت إلى قطع العلاقات المهنية بفعل التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضته الأزمة الصحية.

- أيام تكوينية للكفاءات تهدف إلى تفادي انتشار فيروس كورونا المستجد، مرفوقة بحملات تحسيسية وتوعوية لمجابهة فيروس كورونا.

- فرض الحجر الصحي المنزلي ثم فرض الحجر الصحي على كامل مناطق البلاد مع إصدار رخص استثنائية للتنقل تصدر إما عن الولاة أو رؤساء الدوائر في ظل الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشار وباء كورونا، من أجل التحكم في إجراءات الفحوص الضرورية لمعرفة وتحديد المناطق التي مسها الوباء، وكذلك من "ناحية المساعدة في تنفيذ إجراءات الحجر ورصد الإمكانات"[7].

اتخذت المصالح الوقائية التابعة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات جملة من التدابير والإجراءات من أهمها:

- الوضع تحت الحجر الصحي المنزلي لمدة 14 كل شخص أثبتت التحاليل المجهرية إصابته بفيروس كورونا ليشمل هذا الإجراء كل شخص كان له احتكاك مع الحالة المشتبه فيها بفيروس كورونا.
- ترسل المصالح الوقائية المعنية بمتابعة ومكافحة وباء كورونا بكل المستجدات المتعلقة بالمصابين بهذا الداء وفق جدول يتضمن قائمة اسمية للمصابين والأشخاص الذين احتكوا بهم، إذ يوضح هذا الجدول معطيات تسهل على المصالح الأمنية وخلية الأزمة التي تسهر على سير مكافحة انتشار العدوى، قائمة اسمية للمرضى المصابين ومن احتكوا بهم مع تبيان العمر والعنوان وسبب الحجر وتاريخ بدايته ونهايته ورقم الهاتف لكل شخص مذكور في هذا الجدول.
- تحسيس المواطنين على "متابعة المعلومات المتعلقة بوباء كورونا المستجد عبر وسائل الإعلام الموثوقة، وتجنب الاهتمام المفروط بأخبار الوباء، حتى لا يشعرون بالذعر"[8].
- اتخاذ تدابير وإجراءات إضافية ذات الصلة أصبح أكثر من ضرورة، لاسيما من ناحية فرض القانون وسن بنود أخرى تتماشى مع تفشي الوباء المستجد، يهدف إلى ردع الذين يروجون لنشاطات وأعمال دعائية عن طريق وسائل تكنولوجية سريعة الانتشار في الوسط المجتمعي على غرار مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، من شأنها التشكيك في الأرقام والإحصائيات، والتشكيك حتى في تفشي الوباء، وبالتالي التعامل بحزم من خلال الإعلان عن الإحصائيات بصفة منتظمة مع إرفاق هذه الإجراءات بالعمل الذي يضمن التنسيق بين الشركاء الساهرين على متابعة الأزمة الصحية الرامية إلى الارتقاء بالمنظومة الصحية إلى غاية تلاشي الوباء تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية التي ينتظرها الجميع.
- إعادة النظر في كيفية اتخاذ القرارات الطبية فيما يتعلق بعلاج ونقل المرضى نحو المستشفيات ومكوثهم هناك، الذي جاء في خضم تعطيل مهام الاطقم الطبية، وبالتالي تقدم هذه المراجعة" نظرة ثاقبة للوضع الحالي للفيروس COVID_19 من حيث إجراءات تهدئة النفوس، وتمثل كذلك

صورة للوضع الحالي للفيروس من حيث تأثير الصحة العامة والفيزيولوجيا المرضية والمظاهر السريرية والتشخيص وإدارة الحالات والاستجابة للطوارئ والاستعداد"[9]، وذلك من خلال إتاحة الفرصة بطريقة مغايرة وذلك بإخطار أهل المريض عن مدى إصابته بأعراض الفيروس وبالتالي ضرورة نقله عن طريق وسائلهم الخاصة لتلقي العلاج بالمستشفى المرجعي مما يتولد عن ذلك نوع من حرية التصرف لدى أهل المريض وإحساسهم بمسؤولية علاج مريضهم مما يؤدي ذلك إلى تقليص مظاهر الملاسنات والاعتداءات اللفظية والجسدية على الأطقم الطبية وكذلك على حساب ممتلكات الدولة الموضوعة تحت تصرف المرضى قاصدي المرافق الصحية العامة.

ثانيا: الإجراءات والتدابير التنظيمية الصادرة عن الولاة:

1. تنصيب خلية أزمة يترأسها الوالي أو من ينوب عنه وعن الدائرة يترأسها رئيس الدائرة رفقة مجموعة من الأعضاء على غرار رؤساء المجالس الشعبية ومدير التجهيزات العمومية ومدير قسم التجهيز والهندسة المعمارية والبناء ومدير الجزائرية للمياه وممثل عن السلطات الأمنية والحماية المدنية ورؤساء الجمعيات، تسند لها مهما متابعة تفشي وباء كورونا والسبل المتخذة للحد من خطورة انتشاره، وتسند لها كذلك المهام التالية:

- العمليات التحسيسية والتوعوية بصفة مستمرة فيما يتعلق الوقاية من الوباء عن طريق مصالح الأمن والمستشفيات والبلديات.
- عمليات تعقيم الشوارع والفضاءات العامة والإدارات من طرف البلديات والجمعيات وقيام فرق التابعة لمصالح النظافة البلدية المكلفة بالنظافة من اجل تكثيف المجودات لمكافحة الوباء.
- توفير القفازات والمناديل الورقية وتخصيص مرافق للوضع والاستلام من قبل المتبرعين من الصيدليات لمصالح البلدية.
- تجنيد مصالح المراقبة ومكافحة الغش لمداهمة المخازن التجارية التي يشتبه بها بيع منتوجات استهلاكية غير مطابقة لمعايير الجودة.
- حث جميع المواطنين الامتناع عن كل اشكال التجمعات غير المبررة والالتزام بالمكوث في منازلهم والخروج إلا للضرورة القصوى.
- غلق كل المحلات التجارية يوميا طبقا لمواقيت الحجر باستثناء محلات بيع المواد الغذائية والصيدليات والمخابز.
- تعليق سجلات عقود الزواج بقسم الحالة المدنية بالبلدية.

إضافة إلى الإجراءات الطبية الصادرة عن الجهات الصحية المختصة والمعنية بمتابعة سير مكافحة انتشار فيروس كورونا، اصدر الولاة جملة من التدابير في شكل نصوص ومقررات موجهة للتطبيق الصارم لمحتواها، إذ نصت هذه التدابير على ما يلي:

1.1. رخصة دفن الجثمان على اثر وفاة سببها عدوى فيروس كورونا:

لقد حدد التحليل التسلسلي الطبي العميق من "عينات الجهاز التنفسي السفلي للمرضى فيروسا جديدا (كورونا المستجد) للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة فيروسا كعامل مسبب لمجموعة الالتهاب الرئوي الملحوظ لعينات المصابين الجهاز التنفسي للمرضى"[10].

- تغسيل الجثمان المتوفى على اثر الإصابة بوباء كورونا يتم على مستوى مصلحة حفظ الجثث بالمؤسسة الاستشفائية التي تمت بها الوفاة مع ضرورة احترام تدابير الوقاية والحماية اللازمة.
- أن يكون التابوت المستعمل لحفظ الجثث يحمل المواصفات المانعة لتسرب الماء وقابلية التحلل ومقاوم كذلك للاستعمال.
- تغليف الجثة في لحاف ابيض معد خصيصا لهذا الغرض مع ترك ملامح وجه المتوفى ظاهرا بهدف إتاحة المجال لرؤيته من قبل أهله والذين تم تحديدهم بفردين على الأكثر.
- التطهير والتعقيم الجيد لكل الأماكن التي وضعت فيها جثة المتوفى أثناء فترة المكوث إلى غاية مرحلة الوفاة.
- يلتزم رجال الحماية المدنية على نقل الجثمان المتوفى على اثر الإصابة بفيروس كورونا من المجثمة إلى غاية المقبرة ودفنه في قبر تم حفره بصفة خاصة بمرافقة ومواكبة الجهات الأمنية المعنية.
- مراعاة شروط التبريد الملائمة عند نقل المتوفى إذا كان مكان الوفاة بعيدا عن مكان الدفن.
- إلزام رجال الحماية المدنية والقائمين على نقل ودفن الميت وكذا الحاضرين لمراسيم الدين لاسيما أفراد عائلة المتوفى على ارتداء بدلة خاصة تقيهم من أية إصابة محتملة بعدوى فيروس كورونا، مع التزامهم بتطهير الوجه واليدين والبذلة والأحذية على اثر الانتهاء من عملية الدفن.
- أن يكون عمق القبر المخصص لدفن المتوفى مترين على الأقل في المربع المخصص لدفن المتوفى بسبب أمراض معدية.

2.1. الشروط القانونية والتنظيمية لإصدار رخص دفن الجثامين:

تصدر رخصة الدفن عن والي الولاية أو من يخول لهم القانون صلاحية التفويض بالإمضاء وفق شروط تنظيمية ووقائية من بينها حفر عمق قبر المتوفى بحوالي مترين (02) على الأقل بواسطة رجال الحماية المدنية والسلطات الأمنية من أجل المواكبة والتأمين وبحضور كذلك فردين على الأكثر من عائلة المتوفى، ولذلك وضعت الدولة عدة تدابير للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد ومكافحته لاسيما من ناحية إصدار رخص الدفن وفق الشروط القانونية والتنظيمية الأتي ذكرها:

- بناء على التعليمة الوزارية رقم:11 المؤرخة في:27 مارس 2020 الصادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المتعلقة بالتدابير المتخذة في مكافحة والوقاية من تفشي وباء كورونا.
- بناء على التعليمة الوزارية رقم:11 المؤرخة في 27 مارس 2020 الصادرة عن وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لمعالجة جثث المتوفين نتيجة كورونا المستجد.
- بناء على القرار الولائي سواء عن طريق والي الولاية أو من هو مخول له التفويض بالإمضاء على رخص دفن جثامين الأشخاص المتوفين الذين ترتبط وفاتهم بعدوى وباء كورونا داخل تراب الولاية.
- بناء على الشهادة الطبية الصادرة عن المستشفى التي توفى بها المصاب وبناءا على بيان الوفاة الصادرة عن البلدية المقيم بها المتوفي وكذلك بناء على إرسال مصلحة الوقاية والطب الوقائي الذي يثبت أن المتوفي أو المتوفية لها علامات فيروس كورونا المستجد.
- إتلاف وحرق كل الأدوات والوسائل التي تمت بها عملية تغسيل الجثة وكذا المستعملة في نقل ودفن المتوفى ومعاملتها كمخلفات مسببة للعدوى.
- التطهير والتعقيم الجيد لجميع المركبات التي استعملت في عمليتي النقل والدفن.

ثالثا: الإجراءات والتدابير التنظيمية الردعية:

تسند مهام النشاطات المتعلقة بالمخالفات التجارية كالتباعد الاجتماعي وتنظيف وتعقيم المحلات التجارية ومن ناحية إشهار اللوائح والإعلانات الرامية إلى التوعية على مستوى الأماكن العمومية وارتداء الأقنعة إلى السلطات الأمنية ومديريات التجارة للمراقبة وفرض تطبيق هذه التدابير سواء عن طريق التحسيس أو توجيه الاعذارات وفي حالة عدم جدواها فرض العقوبات،

بحيث يكون ردع المخالفين بتحرير محاضر ضدهم من قبل فرق الشرطة والدرك الوطني، وتبليغ المعنيين بقيمة الغرامة المحررة ضدهم وإخطارهم أيضا بمدة التسديد قبل متابعتهم قضائيا.

- منع التجمعات غير المبررة لثلاثة أفراد فما فوق في الشوارع والأماكن العامة، "للحد من الحركية العالية التي قد تسهم في انتشار الوباء في البيئة الاجتماعية والأسرية"[11].
- غلق أماكن العبادة كالمساجد والمصليات وتحسيس المصلين بأداء صلواتهم ببيوتهم بالاعتماد على فتاوي من قبل علماء الدين الإسلامي المعتمدين بوزارة الشؤون الدينية التي تجيز ذلك، وقد استند جمهور الفقهاء في جواز تعطي الجمع والجماعات، وأن يصلي الناس في بيوتهم صلاة الجماعة ولهم أجرها، "وأن تصلي الجمعة ظهرا أربع ركعات في مجملها إلى عدة أدلة من أهمها: الاستناد إلى فقه الأعذار، فالشريعة التي أباحت التخلف عن صلاة الجماعة لأعذار كالمرض والخطر وغيرهما، وهي أقل بكثير من خطر انتشار عدوى الكورونا، كما استندوا في هذا إلى عموم النصوص القرآنية والنبوية القائمة على التيسير ورفع الحرج"[12].
- منع إقامة الأفراح والحفلات العائلية والغلق الفوري لكل محل معد لذلك سجلت عليه هذه المخالفة.
- غلق المقاهي والمطاعم وإلزام أصحاب المحلات التجارية ذات العلاقة بالاستهلاك الغذائي إلى التقيد بإجراءات النظافة والتباعد الاجتماعي وإجبارية ارتداء الكمامات الطبية.
- إصدار التسخيرات عن الولاة بالنسبة للمصابين الذين يرفضون الامتثال لوصفة العلاج أو لإجراءات الحجر الصحي، تتضمن هذه التسخيرات وضع المعني في مرفق عام مخصص والحرص على عدم مغادرته بقوة القانون مع تحديد الفترة الزمنية لذلك.
- تطبيق نص المادة 187 مكرر من قانون العقوبات والمتمثلة في الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20000دج إلى 100000دج في حالة عدم الامتثال لتنفيذ التسخيرة.
- مراقبة المحلات التجارية من قبل مديريات التجارة من أجل الوقوف ميدانيا من مدى التقيد بإجراءات وتدابير الوقاية المتخذة، وذلك بفرض غرامات واعذارات وحتى الغلق في حالة وقوع مخالفات من قبل أصحاب وعمال هذه المرافق.

رابعا: استصدار قوانين جزائية لحماية الأطقم الطبية من الاعتداءات الجسدية:

في ظل تفشي وباء كورنا في الآونة الأخيرة، إلى درجة أصبحت المرافق الصحية العامل تستقبل بصفة يومية وبصفة متزايدة لعدد المصابين بفيروس كورونا يعانون من مختلف الأعراض، مرفوقين بأعداد من ذويهم وأهلهم إلى غاية مكاتب الفحص والمعاينات الطبية، ساهموا هؤلاء في تأجيج الظروف المهنية والصحية، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الاعتداء على الأطقم

الطبية ومحاولة فرض رأيهم في كيفية العمل والفحوصات لصالح المرضى، والرفض في بعض الأحيان في نقل المرضى إلى المستشفى المرجعي لتأكيد أو نفي المرض.

ظاهرة تفشي الاعتداء الجسدية على الأطقم الطبية والشبه الطبية جاءت على اثر ردة الفعل السلبية لبعض أهالي المرضى، على أن وباء كورنا غير موجود وان المرضى يمرون بأعراض أنفلونزا موسمية حادة فقط، بالرغم من أن تحديد المرض من اختصاص الطبيب المعاين، الذي يستقبل المريض وهو في حالة هستيرية، فيحاول الطبيب في الوهلة الأولى تهدئة المرض وممن حضر معه، ثم البدا في فحصه عن طريق قياس درجة حرارته ثم قياس ضغط دمه مع نز عينة من دمه لإخضاعها للتحاليل في مكان الفحص، ثم إخضاعه لأشعة الراديو طوراكس، من أجل أخذ القرار النهائي لتحويله إلى المستشفى المرجعي للأمراض المعدية لاستكمال الفحوصات والعلاج هناك والتأكد من إصابته بالعدوى أو من عدمها بعد اخذ عينات من دمه وسائل انفه لتحويلها إلى معهد باستور للفصل في إصابته بفيروس كورونا من خلال التأكيد على ايجابية نتائج التحليل الطبية أو نفيه من خلال سلبية، ثم مكوثه حسب حالته المرضية لمدة تتجاوز خمسة أيام بالمستشفى المرجعي، في تلك الأيام يخضع المريض إلى تناول دواء الكلوروكين وبعض الفيتامينات الطبية للإسراع في شفائه، ثم يعطى له مدة أربعة عشر يوما للبقاء في المنزل تدخل ضمن إجراءات الحجر الصحي لتفادى العدوى لأقاربه وتفادى الاحتكاك بالآخرين إلى غاية شفائه نهائيا.

خامسا: مكافحة مظاهر المضاربة ورفع أسعار المواد الغذائية:

في هذا الإطار جندت الحكومة الجزائرية "بخصوص التجار المضاربين وجود فرقة رقابة مشتركة مجندة لمراقبة المخازن للتصدي لكل اشكال الاحتكار والمضاربة في السوق الوطنية إلى جانب تسليط أقصى العقوبات ضد المخالفين تصل إلى المتابعات الجزائية والشطب النهائي من السجل التجاري والتوقيف عن النشاط لمدة سنتين"[13]، بالإضافة إلى تشكيل لجنة برلمانية أسندت لهام مهام التقصي عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ندرة بعض المواد الاستهلاكية واسعة الاستهلاك على غرار مادة زيت المائدة وكشف الجهات التي تقف وراء ذلك.

خامسا: تخصيص علاوات لفائدة الأطقم الطبية:

حيث أصدر رئيس الجمهورية في هذا الخصوص قرارا رئاسيا يتم بموجبه منح مبالغ مالية على شكل علاوات استثنائية لفائدة مستخدمي الهياكل العمومية الاستشفائية لاسيما المجندين منهم في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا مع تحديد مدة صرف هذه المنحة التحفيزية

بثلاث أشهر قابلة للتجديد، كما استفادة من هذه المنحة بعض الأسلاك المشتركة التي لها علاقة بمكافحة وباء كورونا على غرار رجال الحماية المدنية.

سادسا: استيراد مختلف أنواع اللقاحات المضادة لانتشار عدوى وباء كورونا:

يعرف اللقاح على انه ذلك المصل للحد من انتشار وباء كورونا سارعت الجزائر إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول المنتجة للقاح المضاد لفيروس كورونا على غرار اللقاح الروسي سبوتنيك ثم جونسون وفايزر واسترا، مع برمجة حملة تحسيسية بالموازاة مع ذلك من أجل الدعوة إلى اخذ التلقيح على نطاق واسع، "أين تم استيراد أزيد من 29 مليون جرعة لقاح مضاد لفيروس كورونا من أجل وضع اللقاح في متناول الجميع"[14].

سابعا: الترويج عبر الوسائل والوسائط الاشهارية لأخذ اللقاح ضد وباء كورونا:

من أجل إنجاح المساعي الرامية تطعيم أكبر نسبة ممكنة من المجتمع لتحقيق المناعة الجماعية من اجل العودة إلى الحياة الطبيعية، قمت وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات بحملة بدءا من 11 سبتمبر الماضي أطلق علية باليوم الكبير للتلقيح **Big Day** "مع إعلان وزير الصحة في مؤتمر سبق انطلاق العملية على أن وزارته تهدف إلى تلقيح 70 بالمئة من المواطنين للوصول إلى مناعة جماعية"[15]، حيث تم تخصيص فرق طبية متنقلة موزعة على الأحياء والأماكن التي تشهد حركية للمواطنين وتحسيسهم لأخذ اللقاح للوقاية من الإصابة من وباء كورونا والترويج على أن اللقاح يعتبر الخلاص الوحيد من هذا الوباء.

خاتمة:

يبقى الجهد المبذول من قبل الأطباء ليس بالعلاج فقط وإنما هناك حتمية اتخاذ خطوات وقائية أخرى تتعلق بالتوعية الصحية حول هذا الفيروس الفتاك ونشر المعلومات الصحيحة ونقل الصورة الحقيقية لما يجري حول العالم، حتى أن الخضوع لمناعة القطيع غير مفيد لحد الساعة مثلما تعاملت معه الحكومة الانجليزية في بداية انتشاره، كون وباء كوفيد 19 ليس بالمرض الأمثل لتطبيق هذا الإجراء الصحي، إلا أن الدواء الناجع يكمن في الاحتكام إلى أخذ اللقاح للحد من انتشار هذا الوباء الفتاك، من أجل إنهاء أزمة كورونا وبالرغم من تحور هذا الفيروس على عدة اشكال، إلا أن التجارب والحقائق العلمية أكدت على ضرورة أخذ اللقاح في ظل تزايد أعداد الإصابات والوفيات، مع الالتزام بالإجراءات الوقائية على غرار ارتداء الكمامة والتعقيم والتباعد الاجتماعي إلى غاية إيجاد الدواء الفعال للقضاء على هذا الفيروس.

قائمة المراجع:

1. ديفيد بلوم، "**الأوبئة والاقتصاد**"، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2018، كلية الصحة العامة تي اتش تشان، جامعة هارفارد، 2018، ص.39.

2. رودولفو ساراتشي، **علم الاوبئة (مقدمة صغيرة جدا)**،، ترجمة أسامة فاروق حسن، مراجعة:مصطفى محمد فؤاد، هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص.110.

3. إيمان سعيد، **الدليل الشامل لفيروس كورونا المستجد، صادر عن اللجنة الوطنية الصينية للصحة**، مراجعة وتقديم احمد ظريف، إشراف عام احمد السعيد، بيت الحكمة، القاهرة، 2020، ص.04.

4. كوين بوستينز، **دليل عملي للسياسيين للتعامل مع جائحة فايروس كورونا المستجد (خطة التعامل مع الأزمة)**، المعهد الديمقراطي الوطني، 2020، ص.16.

5. فؤاد رزاق عبد الحسين، **الدليل العلمي الشامل لفايروس كورونا المستجد**، كلية الزراعة، جامعة المثنى، قسم الشؤون العلمية، العراق، 2020، ص.38.

6. معاوية أنور العليوي، **كورونا القادم من الشرق**، منارة العلم، 2020، ص.44.

7. إياد أبو شقرا، **أي مفاهيم ستنشأ في عالم ما بعد كوفيد-19**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15090، بتاريخ:22.03.2020، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، 2020، ص.13.

8. إيمان سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص.55.

9. RAJ, V. Stalin, et autres**, 'Dipeptidyl peptidyl peptidase 4 is a functional resptor for the emerging human coronavirus – EML'**, Nature, Vol. 145, 14 Mars 2013, p. 251- 254.

10. Humang, C., Wang, et al, '**Clinical features of patients infected with 2019 novel coronavirus in wuhan'**, China, 2020,P. 395.

11. هيثم عميرة فرناندث، **فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية؟**، ورقة مقدمة لدى معهد الدراسات الدولية والإستراتيجية، مدريد، 2020، ص.02.

12. صبري مسعودي، **فتاوي العلماء حول فيروس كورونا**، دار البشير، القاهرة، 2020، ص..08

13. https://www.maghrebvoices.com/2021/**كورونا:استيراد 29 مليون جرعة لقاح**, 07/11/2021, 14h:20.

14. https://www.aps.dz/2022, ,الجزائر..انطلاق أكبر حملة تطعيم ضد كورونا 07/11/2021, 10h:35.

15. https://www.aa.com.tr/2021, **كورونا..ندرة بعض المواد الاستهلاكية في الجزائر** , 08/01/2022 11h:21.